

الفصل السادس عشر

التأمين الاجتماعي والسياسة الاجتماعية

يقصد بالتأمين الاجتماعي المشار إليه في هذا التقرير ضمان دخل معين ثابت ، كما أن الهدف الذي يرمى إليه أيضاً ، هو القضاء على العوز ، عن طريق ضمان هذا الدخل . ولكن كفاية الدخل ما هي إلا واحدة من الحريات اللازمة للبشر . وكل خطة من خطط مشروع الضمان الاجتماعي تفرض وجود سياسة اجتماعية مقررة ، ويتضمن مشروع الضمان الاجتماعي ثلاثة التزامات معينة متصلة به ، وهذه الالتزامات : مرتبات الأطفال ، وخدمات الصحة الشاملة ، وإعداد المؤمن عليه لاستئناف العمل ، وضمان الحصول على العمل .

الالتزام الأول — مرتبات الأطفال :

والمهم في هذا الموضوع أن تعتبر مرتبات الأطفال ، مساعدة فعلية للآباء على القيام بمسئولياتهم ، واعترافاً صريحاً من المجتمع بهذا الالتزام . ويجب أن يكون هناك مورد ثابت لمرتبات الأطفال ، فلا تكون مقابل اشتراكات ، بل تدفع بأكملها من الضرائب . وحيث أن الأطفال هم عدة الأمة للمستقبل ، فيجب أن يساهم في إعدادهم المجتمع بالمشاركة في صندوق التأمين . والمرتب للطفل الثاني ، والأطفال الآخرين عندما يكون العائل المسئول يزاول عملاً مربحاً ، ولجميع الأطفال عندما لا يكون العائل المسئول كذلك ، قد جعل ثمانية شلنات في الأسبوع حسب مستوى أسعار ما بعد الحرب .

عدد أطفال الأسرة	المرتب الأسبوعي للأسرة	متوسط المرتب الأسبوعي للطفل
	شلتنا	شلتنا
١	—	—
٢	٨	٤
٣	١٦	٥ ٤
٤	٢٤	٦
٥	٣٢	٦ ٥
٦	٤٠	٦ ٨

وإليك خلاصة ما سبق :

١ — تؤخذ مرتبات الأطفال من أموال الدولة عن جميع الأطفال مع استثناء الطفل الأول إذا كان العائل يكسب عيشه . أما إذا كان متعطلاً فيدفع المرتب عن الطفل الأول أيضاً .

٢ — يجب أن يكون متوسط مرتب الطفل ٨ شلنات في الأسبوع . هذا زيادة على المساعدة العينية القائمة . مع مراعاة أن المرتب الحقيقي يكون متدرجاً تبعاً لسن الطفل .

٣ — تكون إدارة المرتبات النقدية من اختصاص وزارة الضمان الاجتماعي .
الالتزام الثاني :

يتكون هذا الالتزام من شقين : أحدهما يشمل الخدمة الصحية الأهلية ، للوقاية وعلاج الأمراض والعجز ، بوسائل العلاج الطبي . وثانيهما يشمل إعداد الشخص بعد شفائه لاستئناف العمل . وهذا يكون بالعلاج الطبي وغير الطبي . وتنفيذ هذا الالتزام بشطريه من الناحية الإدارية ، يقضى باشتراك المصالح

المختصة بشئون الصحة ووزارة العمل والخدمات الاجتماعية . على أنه ليس من السهل وضع حد فاصل بين اختصاص هذه المصالح التي يتناولها هذا الالتزام .

والمنطق السليم لتقرير إعانات مالية كبيرة في حالات العجز ، يقضى أن تعمل الدولة جهدها في سبيل تخفيض عدد الحالات التي من أجلها تدفع الإعانات . كذلك تقضى النتيجة المنطقية ، لانتفاع المؤمن عليه بإعانة كبيرة في حالة العجز ، أن يشعر تماماً بواجبه ، في أن تكون صحته جيدة ، وأن يساعد في جميع الخطوات التي تعين على تشخيص المرض في أدواره الأولى حيث يمكن علاجه ، ومع ذلك فلا مندوحة من تحمل ما ينتج عن المرض والحوادث ، سواء بدفع إعانات التأمين ، أو بنقص المقدرة على الإنتاج وبالتعطل عن العمل .

وبالخلاصة ، أن موضوع الالتزام الثاني لا يتضمن فقط العلاج الطبي في صورته المختلفة ، ولكنه يتضمن كذلك إعادة المقدرة على استئناف العمل بعد العلاج ؛ وهذا يستلزم أن يكون العلاج مستمراً بدون انقطاع حتى يبرأ العامل من مرضه ، وأن تكون الخدمة الطبية متوفرة لكل الأشخاص العاجزين الذين يستطيعون الاستفادة منها بصرف النظر عن أسباب عجزهم .

ويجب أن تكون المرتبات النقدية للأشخاص الذين في دور العلاج لاستعادة صحتهم مساوية لإعانة التدريب .

الالتزام الثالث — كفالة العمل :

توجد أسباب خمسة تنبئ بأن كل مشروع للضمان الاجتماعي واف بالغرض المطلوب ، يجب أن يقوم بكفالة العمل ، ومنع البطالة بالجملة :

(١) إن دفع الإعانات النقدية بدون شرط باعتبارها حقاً أثناء البطالة لا وجه لتبريره إلا لمدة قصيرة فقط ، يصبح بعدها القعود عن العمل ، ولو مع

وجود دخل عند الإنسان ، يؤدي دائماً إلى الانحطاط الخلقى . ولهذا يشير التقرير أن تكون الإعانة بعد مدة معينة ، بشرط فيها حضور الشخص إلى العمل أو إلى مركز التدريب .

(٢) السبيل الوحيد لمعرفة البطالة الحقيقية تماماً هو عرض العمل على الشخص العاقل . ولكن هذا الإجراء لا يكون مجدياً إلا في الحالات الفردية ، أما في حالة البطالة بالجملة فلا يمكن تطبيقه ، ولا بد من وضع شروط دقيقة ، وقد لا تفيد في مشروع للتأمين ضد البطالة .

(٣) والمشهد أن لسوق العمل علاقة مباشرة بشفاء المرضى والجرحى ، وتمكينهم من استعادة قدرتهم على مزاولة العمل ، بآتاحة فرصة استئناف العمل النافع وتهيئة الحياة الطبية للمصابين بآفات جزئية كالصمم . ولكن إذا كان الكساد حاداً واشتدت وطأة البطالة واتسع نطاقها ، عندئذ لا يشعر الذين يأخذون إعانة بدافع على الرجوع إلى العمل ، أما إذا اشتد الطلب على العمل كما في أيام الحرب فإن المرضى والمشوهين يشجعون على الشفاء لينتفع بهم .

لا يجوز بمخاطر باحث ، القضاء على البطالة قضاء تاماً ، لأن اضطراب سوق العمل أمر لا مفر منه في الصناعات الخاضعة للتقلبات الموسمية ، ولا يخلو الحال في نظام اقتصادى عرضة للتغيير والتقدم ، من تقلبات في حظوظ ومصائر بعض أصحاب الأعمال أو بعض الصناعات . وليس في الإمكان مطلقاً السيطرة على التقلبات الحادة في التجارة من رواج تارة ، وكساد تارة أخرى ، وهذا ما يسمى بالدورة التجارية ، التي سبق الكلام عليها ، مع العلم بأن بلد كبريطانيا جل اعتمادها على صادراتها لتدفع أثمان المواد الغذائية وال خامات اللازمة لصناعاتها ، لا يمكن أن تكون بمنأى من نتائج التغييرات التي تحدث في السياسة الاقتصادية في البلاد الأخرى . ولا ريب أن التأمين الاجتماعى خير وسيلة تدفع

عن الناس أخطار البطالة التي يتعرضون لها من وقت لآخر . وفي الصناعات الخاضعة للتأمين ضد البطالة قد وضع مشروع لتمويل البطالة على فرض أن متوسط نسبتها خلال سنى الزواج والكساد حوالى ١٥ ٪ .

وقد فرضنا عند وضع ميزانية مشروع الضمان الاجتماعى فى الجزء الرابع من هذا التقرير — أى تقرير بفردج عن التأمين — أنه فى الصناعات الخاضعة الآن للتأمين ستكون نسبة البطالة فى المستقبل حوالى ١٠ ٪ ، وأنه فى حالة جميع العمال المتعطلين المؤمن عليهم فى الطبقة الأولى ستكون نسبة البطالة فى المتوسط ٨ ٪ ، ولنا أمل كبير فى نقصان البطالة عن هذا الحد ، وبذلك يزداد المال المتوفر فى صندوق الضمان الاجتماعى لاستخدامه فى زيادة معدل الإعانات ، أو فى نقص قيمة الاشتراك . ولا يكون من الصواب فرض أن نسبة البطالة ستكون أقل من هذه ، عند إعداد ميزانية الضمان الاجتماعى ، لأنه ليس المطلوب إلغاء كل حالات البطالة ، وإنما إلغاء البطالة بالجملة ، أو البطالة التى تحدث للشخص الواحد سنة بعد سنة . وقد تبين من الاحصائيات فى بداية تطبيق التأمين الإجبارى فى سنى ١٩١٣ ، ١٩١٤ أن أقل من ٥ ٪ من مجموع المتعطلين فى الصناعات المؤمن عليها تعطلوا عن العمل خمسة عشر أسبوعاً .

إن بحث المسائل والأموال اللازمة لهذا الالتزام الثالث ، من مشروع الضمان الاجتماعى ، خارج عن نطاق هذا التقرير . ولكن قد يقال من جهة أخرى ، إن هذا المشروع نفسه سيكون له أثر فى تحقيق هذا الالتزام ، حيث أن دفع إعانات البطالة فى أوسع نطاق يتفق مع الاحتفاظ بتنقل العمال ، تبعاً لحالة السوق وحوافز العمل ؛ ونبذ التواكل والقفود عن العمل من شأنه أن يحتفظ بقوة العمل الشرائية إذا بدأت حالة الكساد ، وبذلك يلطف من حدة ذلك الكساد . وهذه النتيجة

مستقلة تماماً عن المصدر الذى تدفع منه الإعانة . فاذا دفعت الإعانة كما هو مقترح فى مشروع الضمان ، لا من الضرائب العامة ، بل من صندوق التأمين الاجتماعى ، يساهم فى تكوينه العمال وأصحاب الأعمال بدفع اشتراكات أسبوعية ، كان تأثير ذلك على استقرار القوة الشرائية والطلب على العمال أعظم . فاذا ما حل عهد الكساد ، وبدأ أصحاب الأعمال يستغنون عن عمالهم ، فانها لا ريب سوف لا تؤدى فقط إلى زيادة مصروفات الصندوق ، بل إلى نقص إيراداته أيضاً ، وتوافر المال فى الصندوق فى سنى الرواج يجعلنا أكثر طمأنينة فى مواجهة التعطل إبان الكساد ، فقد تنفشى البطالة إلى حد أن تستنفد ما فى الصندوق وتدفننا إلى الاقتراض لدفع إعانة هؤلاء المتعطلين .

ولا ريب أن الآثار التى يمكن أن يحققها مشروع الضمان الاجتماعى ، وتعمل على استقرار طلب العمال ، هى من مزاياه وتجدر الإشارة إليها . ولكن يجب ألا نبالغ فى أهميتها ، لأنها تدابير ثانوية ، ولا تمس المسألة الأساسية الخاصة بدعم العمالة ، إذ هذه المسألة تحتاج إلى تدابير أخرى . فاذا لم توجد هذه التدابير ، وإذا لم تكن فعالة ، فإن كثيراً مما يرجى من مشروع الضمان الاجتماعى يذهب سدى .

التحرر من العوز أمر ميسور بعد الحرب :

إن الغرض الذى يرجى من مشروع الضمان هو التحرر من العوز عن طريق إيجاد عمل لكل شخص راغب فى العمل وقادر عليه تبعاً لمقدرته فى كل الأوقات لمواجهة تبعات الحياة وتكاليفها . فهل يمكن تحقيق ذلك بعد الحرب مباشرة ؟ .

والخطوة التمهيدية فى تقدير الموارد الاقتصادية المنتظرة للمجتمع بعد الحرب الحاضرة ، هى أن نعرف تماماً مقدار ما كانت عليه تلك الموارد قبل الحرب ، مع العلم بأن المعلومات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بهذا التقدير لتشخيص حالة

العوز مستفاد من بحوث قام بها إحصائيون نزيهون بحثوا بحثاً دقيقاً حالة بعض المراكز الصناعية في بريطانيا بين سنتي ١٩٢٨، ١٩٣٧. ويمكن أن نستفيد بهذه البحوث أيضاً في بيان أن مجموع موارد الجماعة كانت كافية ولا مبرر لوجود العوز مطلقاً. فقد ظهر من بحث الحالة الاجتماعية في بريطانيا أن بعض الأسر كان لديها أقل من الحد الأدنى من ضرورات الحياة، في حين أن الغالبية كانت وسائل المعيشة لديها أكثر من الحد الأدنى. فقد تبين من الإحصاء الذي عمل في عام ١٩٢٩ في (حي إيست لندن) أن أسرة واحدة من كل تسع أسر كان دخلها دون الحد الأدنى، وكانت في حالة عوز حقيقي. على حين أن ثلثي الأسر في هذا الحي كان لديها على الأقل عشرون شلناً في الأسبوع زيادة على الحد الأدنى، ونحو الثلث كان لديه أربعون شلناً في الأسبوع زيادة على الحد الأدنى. وكان هذا دخلاً حقيقياً بعد حساب ما يلزم للعرض والبطالة والأعمال غير الدائمة.

وكذلك ظهر من الإحصاء أن الأسرة المتوسطة من الطبقة العاملة في مدينة بريستول كان مستوى معيشتها يزيد ١٠٠٪ على الحد الأدنى من مطالب الحياة. وبينما كانت أسرة واحدة في كل تسع أسر في بريستول في ١٩٣٧ في حالة عوز حقيقي، كانت أسرتان من كل خمس أسر لديهما ما يزيد على حاجياتهما بمقدار النصف.

ويمكن بيان هذا التفاوت في دخل الأسر بطريقة أخرى، وذلك عن طريق موازنة الفائض لدى الذين كان عندهم فوق الحد الأدنى، بالعجز عند الذين يقل دخلهم عن هذا الحد. ففي «إيست لندن» كان مجموع الفائض عند أسر الطبقة العاملة التي لديها من الحاجيات فوق الحد الأدنى، يزيد على مجموع العجز لدى الذين يملكوا أقل منه، حوالي ثلاثين مرة. وقد اتخذ المسترونوتروى في عام ١٩٣٦ حداً أدنى، أعلى من ذلك بكثير، بمعنى أن مستوى المعيشة يشمل أكثر

من ضروريات الحياة المادية من طعام وكساء ومسكن . فقد كان الفائض عند طبقات العمال الثلاث التي تعيش فوق هذا المستوى يبلغ على الأقل ثمانية أمثال جملة العجز عند الطبقتين اللتين تعيشان دون هذا المستوى . ولهذا كان من المستطاع التحرر من العوز قبل الحرب العالمية الثانية ، وذلك عن طريق إعادة توزيع الدخل بين الطبقة العاملة ، دون مساس بحالة الطبقات الأخرى التي هي أحسن حالا . ولا يعتقد معتقد أن غرضنا من ذلك قصر إعادة توزيع الدخل على الطبقة العاملة ، أو أننا نذهب إلى القول بأن اجتناب العوز يكون بمجرد الاكتفاء بالحاجيات الضرورية . ونحن نجاهر بهذا ، لأنه دليل قاطع على أن إلغاء العوز قبل الحرب الثانية مباشرة كان ميسوراً في حدود نطاق الموارد الاقتصادية الموجودة . وما العوز إلا وصمة اجتماعية كان في الإمكان تلافيها لو بذلت محاولات جدية في سبيل القضاء عليه .

إن ارتفاع مستوى المعيشة في بريطانيا خلال الأربعين سنة التي سبقت الحرب العالمية الثانية له مغزيان : الأول — أن زيادة الرخاء وارتفاع مستوى الأجور قد أنقصا العوز نوعاً ما ، ولكنهما لم يقضيا عليه — أي أننا في حاجة إلى تدابير جديدة حاسمة تعمل على نشر الرخاء — وقد وضع مشروع الضمان الاجتماعي لهذا الغرض . والمغزى الثاني — أن المدة التي تشملها الموازنات التي عملت بين سنتي ١٩٠٠ ، ١٩٣٦ تشمل الحرب العالمية الأولى . والمغزى هنا مشجع ، ومن الخطأ أن نفرض أن الحرب (العالمية الثانية) حتماً تنتهى بالتقدم الاقتصادي لبريطانيا وجميع العالم . فبعد أربع سنوات من الحرب وجهت فيها جميع الجهود إلى إنتاج وسائل التخريب والتدمير بين سنتي ١٩١٤ ، ١٩١٨ ، تلا ذلك فترة صراع اقتصادي ، لم تتح فرصة للتجارة الدولية للانتعاش مما حل بها بسبب الحرب ، فمرت على بريطانيا فترة بطالة واسعة النطاق في صناعاتها الأساسية ، ومع ذلك ،

وعلى الرغم من فترة التدمير والتقليل التي مرت بها ، فقد استمرت العوامل الدائمة في طريق التقدم المادى تعمل عملها . فكانت الثروة الحقيقية للفرد في المتوسط في بريطانيا ، التي نقصت أموالها المستثمرة فيما وراء البحار ، وفقدت أسواقها الخارجية وكثر المتعطلون فيها ، كانت ثروتها المادية أعلى في ١٩٣٨ ، مما كانت عليه في ١٩١٣ .

وقد تكون الحرب (العالمية الثانية التي انتهت في عام ١٩٤٥) أعظم تدميراً وتخریباً ، ومن المحتمل جداً أن تتم ما بدأتها الحرب العالمية الأولى من استنفاد أموال بريطانيا المستثمرة فيما وراء البحار ، وحرمانها مورداً آخر للكسب في الخارج ، كانت تدره عليها سفنها التجارية . وبهذا وبغيره من العوامل ستغير الحرب البيئة الاقتصادية التي ألفها البريطانيون . وقد يترتب على ذلك تغيير جوهري في أحوال الناس . ولا بد من مواجهة فترات انتقال عرضية . وإذن لا أمل أن ينعم البريطانيون ويعيشون في بسطة من العيش في المستقبل القريب . ولكن الاعتقاد بأن الصعوبات لا يمكن تذليلها واجتيازها ، وأن إعادة التوازن الذي اختل ميزانه صارت عسيرة على البريطانيين ، وأن التقدم الفني قد انتهى أو كاد أن ينتهى ، وأن الشعب قد قضى عليه أن يعيش في فقر دائم ، لأن البريطانيين قد أنفقوا ما ادخره أسلافهم ... نقول إن هذا الاعتقاد هو القنوط بعينه الذى يؤدي إلى هزيمة لا مبرر لها .

ومشروع الضمان الاجتماعى يحمل خزانة الدولة عبئاً جديداً إضافياً قدره ٨٦ مليوناً من الجنيهات في السنة الأولى من التنفيذ .

ويمكن إجمال الفكرة الأساسية فيما يلى : إن التحرر من العوز لا يمكن أن يتحقق بمجرد زيادة الإنتاج ، وبدون توزيع عادل للإنتاج ، وليس التوزيع العادل

هو ما جرى عليه العرف في الماضي ، أى التوزيع بين عوامل الإنتاج المختلفة وهى الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم ، وإنما المقصود بالتوزيع هنا هو توزيع أحسن للقوة الشرائية بين ذوى الأجور أنفسهم ، وتوزيعها بين أوقات الكسب وأوقات عدم الكسب ، وبين الأوقات التى تكثُر فيها المسؤوليات العائلية ، والأوقات التى تقل فيها ، أو حين لا تكون هناك مسؤوليات عائلية بالمرّة . وما التأمين الاجتماعى ومنح مرتبات الأطفال إلا وسيلتان بدائيتان لإعادة توزيع الثروة . وهذا التوزيع الطيب لا بد أن يزيد فى الرخاء ، وإذا أحكم توزيعه على هذا النحو ، فإنه يمكن أن يزيد فى الثروة ، وذلك بالاحتفاظ بالنشاط الجسمانى . وهو لا يؤدى إلى نقص الثروة ، إلا إذا ترتبت عليه بعثرة فى الإدارة أو أدى إلى ضعف الحوافز على الإنتاج . وهما نحن ندفع الآن ثمن البطالة والعجز . والتأمين الاجتماعى من شأنه أن يمحو كثيراً من الإسراف الذى تنطوى عليه النظم الحالية . ولا ريب أنه إذا نظم أمره وضبط رقابته وحسن تدبير تمويله ، فإنه يكون ذا أثر فعال على حوافز العمل والإنتاج .

وقد كان فى الإمكان القضاء على العوز فى بريطانيا قبل الحرب (الحرب العالمية الثانية الماضية) . ومن الجائز التحرر منه بعد الحرب ، إلا إذا كان الشعب البريطانى قد صار ، وسيستمر ، أفقر كثيراً مما كان عليه أسلافه ، وليس من الصواب الاعتقاد بأنه سيكون أقل إنتاجاً .

وإذا تساءلنا عما إذا كان التحرر من العوز ممكناً بعد الحرب ، فجوابنا بالإيجاب إذا توافرت شروط أربعة . وإليك هذه الشروط :

١ - يجب أن يكون العالم بعد الحرب عالماً تأخذ فيه الأمم على نفسها عهداً أن تتعاون فى الإنتاج فى سلام ووئام ، لا أن تتآمر وتعمل على تدبير وسائل الدمار والحرب جهراً وخفية .

- ٢ — أن ينفذ تعديل السياسة الاقتصادية البريطانية ، والإصلاحات اللازمة لتغيير الأحوال بعد الحرب ، بحيث تؤدي إلى تحقيق وضمان العمل المنتج .
- ٣ — أن ينفذ مشروع الضمان الذي هو عبارة عن ضمان الدخل ، مع تحريره من النفقات الإدارية غير الضرورية وجميع ضروب الإسراف الأخرى .
- ٤ — أن تتخذ خلال الحرب التدابير اللازمة لمشروع الضمان الاجتماعي وما يتصل به .

وهل هناك ما يحول دون تحقيق الشرط الرابع ؟ إن إعادة تنظيم مشروع التأمين الاجتماعي ، وما يتصل به من ضمان دخل في جميع الأحوال ، وهو غرض أساسي أجمع عليه العقلاء ، ويترتب عليه تغييرات تؤثر في مصالح بعض الطبقات ، وهو يقتضى عملاً جسيماً مرتبطاً بتفصيلات التشريع والتنظيم ، وهذا يحتاج إلى وقت . فإذا أريد أن ينفذ مشروع التخلص من العوز فلا بد من تجهيزه وإعداده خلال الحرب .

على أن تنفيذ مشروع التأمين الاجتماعي كما في هذا التقرير يحتاج إلى ثلاثة قرارات . وفيما يلي القرارات اللازمة :

١ — جعل مشروع التأمين شاملاً وموطداً بحيث يتضمن المبادئ الستة الأساسية التي سبق الكلام عنها وهي : إعانة المعيشة من فئة واحدة متساوية ، واشتراكات ذات فئة واحدة ، وتوحيد المسؤولية الإدارية ، وكفالة الإعانة ، والشمول ، وتقسيم المؤمن عليهم إلى طبقات .

٢ — قرار يعهد بإدارة المشروع إلى وزارة للضمان الاجتماعي .

٣ — قرار بتعيين هيئة لإعداد المشروع حتى يكون معداً عند انتهاء الحرب .
الخطط المقترحة للسلم وقت الحرب :

ويعتقد بعض الناس أن طلب الضمان ، غاية لا مبرر لها ، وحجتهم في ذلك

أن الطمأنينة التي ينشدها الناس لا تتفق مع موجة الابتكار السائدة ، والمخاطرة ، وتحمل المسؤولية . وهذه وجهة نظر غير صائبة بالنسبة إلى مشروع الضمان المقترح هنا . إذ الفرض من المشروع هو ضمان دخل يكفي لعيشة الكفاف ، على شرط أن يعمل الناس ، وأن يساهموا بدفع الاشتراكات إبقاء لصلاحيتهم للعمل . ولا يمكن الحصول على ذلك دون تفكير وعناء ، ولا يتيسر تحقيق المشروع وتنفيذه إلا إذا أجمع البريطانيون وصمموا في عزم وحزم على التحرر نهائياً من وصمة العوز المادي ، الذي لا مبرر له ، لا من الوجهة الاقتصادية ولا الأدبية . فإذا نفذ هذا المشروع ، فلا ريب أنه يفسح المجال لجميع الناس أن يضمنوا لأنفسهم حداً أعلى من حد الكفاف ، وأن يعملوا ويجدوا في البحث ، لا لإشباع الحاجات الضرورية فحسب ، بل لأسمى من هذا .

ويرى البعض أن طلب الطمأنينة ، بوجود دخل مضمون ، كما هو مقرر في هذا المشروع ، لا يفي بالغرض المطلوب . ورأى هذا الفريق مقرر في هذا التقرير . ومشروع الضمان الاجتماعي معروض هنا على أنه جزء من برنامج للسياسة الاجتماعية ، قصد به محاربة خمس آفات جبارة ، وهي : العوز المادي وهو أشدها وأخطرها ، ثم المرض الذي ينجم غالباً عن العوز ، وهو بدوره يحجر وراءه متاعب جمة ، والجهل الذي تأبى أية ديمقراطية أن تسمح بوجوده بين أبنائها ، ثم القذارة التي منشأها سوء توزيع الصناعة بين السكان ، ثم الكسل الذي يقضى على الثروة ويفسد الأخلاق . وليس الضمان مقصوداً على العوز المادي فحسب ، بل من كل هذه الشرور في شتى صورها .